



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تعليم النساء ومشاركتهن السياسية

تابان كومار ساھو – كوسوم ياداف



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تعليم النساء ومشاركتهن السياسية

تابان كومار ساهو * - كوسوم ياداف **

الملخص

تختبر الورقة العلاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة السياسية للمرأة تجريبياً، وتتضمن مؤشرات المشاركة السياسية ما يلي: العضوية في حزب سياسي، والتصويت في الانتخابات، وتسمُّ المناصب السياسية، ووسائل شغل المنصب السياسي، ومستوى شغل المناصب السياسية. أظهرت النتائج تمتُّع النساء في المنطقة الجنوبية الغربية بصورة جيدة إلى حدِّ ما بالتعليم الرسمي، إذ إنَّ (4.1%) فقط من السكان في العينة ليس لديهم تعليم رسمي.

كشفت الدراسة أنَّه كلما ارتفع مستوى التعليم الرسمي للنساء ازدادت ميولهنَّ نحو المشاركة السياسية في مناطق التصويت في الانتخابات، والحصول على مناصب سياسية، إمَّا عن طريق الانتخابات، وإمَّا عن طريق التعيينات في جميع المستويات الحكومية.

استرشدت الدراسة بالأهداف الآتية: أولاً، تقييم المشاركة السياسية للمرأة وصناعة القرار، ثانياً: ما فرص المشاركة السياسية للمرأة؟ ثالثاً، كان تحديد مستوى فرص المشاركة السياسية للمرأة، وصنع القرار.

البحث أوصى أنَّ كلاً من الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والناشطات النسويات بحاجة إلى العمل؛ لخلق الوعي بين المجتمع، ولإدراك حاجة المرأة للمشاركة في السياسة والحكم. يحتاج الرجال إلى إدراك حاجة المرأة للسلطة السياسية، وتغيير الطريقة التي ينظرون بها للنساء، ويجب على الحكومة أن تشرع في الأنشطة التي تدعم المبادرات النسائية السياسية.

يوصي البحث بمزيد من الدراسة لهذه المساحات بما في ذلك: دراسة يمكن أن تحلِّل مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وحقوق الإنسان. يمكن أن تقمِّم الدراسة فجوات السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الحكم والسياسة؛ لتمكين المرأة، ودراسات أخرى يمكن أن تتعلَّق بتأثير الثقافة على المشاركة السياسية للمرأة، وصنع القرار.

* مديرة كلية التربية، باتيالا، البنجاب، الهند. - ** باحثة في قسم التعليم وخدمة المجتمع، باتيالا، البنجاب، الهند.

المقدمة

السياسة مهمة لعدد من الأطراف في الحياة الإنسانية. وغالباً هي أساسية لوجود الدولة، وطريقة تفاعل الناس معها، ومع الكيفية التي يتخذون فيها القرارات، ويحلون النزاعات؛ لأنَّ الناس يعيشون في مجموعات، وهم بحاجة إلى اتخاذ القرارات حول كيفية مشاركة السلطة أو الموارد المتاحة داخل الجماعة على سبيل المثال، أو كيف يمكن حل النزاعات التي تنشأ داخل الجماعات. إنَّ الدراسة السياسية هي دراسة كيفية اتخاذ مثل هذه القرارات. ومن الممكن أن تكون حول كيفية اتخاذ مثل هذه القرارات. يمكن أن نعرّف السياسة بطريقتين: الأولى، يمكن عد السياسة أنَّها دراسة السلطة، وثانياً، يمكن تعريفها على أنَّها دراسة قرارات النزاعات، بعبارة أخرى للفيلسوف المعاصر (ميشيل أوكشوت) -الذي كان متأثراً بالجذور اليونانية الأصلية لكلمة سياسية- تعني عنده شؤون الدولة. وتعرف السياسة على أنَّها مجرد تنظيم لإدارة الدولة، وتتعلق السياسة بالصراع على السلطة في الدولة. وهكذا، تهتم السياسة بالسلطة، وبالطريقة التي توزع فيها السلطة بين المجتمع والجموعات. المشاركة السياسية في الواقع مهمة في حياة كل فرد -رجالاً ونساءً-. اعترافاً بجوهر المشاركة السياسية لكل فرد، مارست الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دوراً أساسياً بالاعتراف بها كحقٍ سياسي رئيس.

ستركّز هذه الدراسة على النساء والمشاركة السياسية، ومن الواضح أنَّ النساء من الفئات الاجتماعية المهمشة سياسياً. إذ لا يملكن أدواراً فاعلة في المناصب الرئيسة داخل البيروقراطية، كما أنَّهن يمتلكن تمثيلاً سياسياً قليلاً داخل البرلمان، والكابينة الوزارية، مع مشاركة الرجل والمرأة في الشؤون السياسية، وعملية صنع القرار في الدولة على جميع المستويات.

تعليم المرأة ومشاركتها السياسية

المشاركة السياسية للنساء: تُشير إلى قدرة النساء على المشاركة بصورة متساوية مع الرجال على كلِّ المستويات، وفي كلِّ نواحي الحياة السياسية، وعملية صنع القرار. إذ يبدو واضحاً أنَّ التعليم الرسمي ينبغي أن يكون مترابطاً بقوة مع المشاركة السياسية للنساء والرجال. واقعاً، أكّد علماء الاجتماع الأمريكيون -مثل Schlozman and verba- عن طريق البحث لعقود في العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة والرجل في الولايات المتحدة الأمريكية- أنَّ التعليم هو متغير فاعل في المشاركة السياسية، وقد حدّدوا مجموعة من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتعليم الرسمي على المشاركة السياسية، ويتضمّن تأثيره المباشر اكتساب المعرفة، ومهارات الاتصال المفيدة للنقاش

العامة، وكذلك التدريبات المباشرة في التحليل السياسي عن طريق الدورات مع محتوى الأحداث الجارية.

تأثيراته غير المباشرة كثيرة، وتشمل فائدة المشاركة التطوعية في المدارس، والحكومة، والنوادي، والرياضة، والصحف المدرسية، وتوفّر هذه المساحات للشباب تدريباً مهنيّاً مبكراً على السياسة، إذ يمكنهم ممارسة القيادة وتطوير المهارات المدنية للتعاون والتفاوض واكتساب المهارات البيروقراطية والتنظيمية المفيدة للنشاط السياسي. يعزّز التعليم عوامل أخرى تدعم المشاركة السياسية، مثل: الوصول إلى الوظائف ذات الدخل المرتفع التي توفر الموارد، والاتصالات للنشاط السياسي. والوصول إلى الجمعيات غير الحكومية، كالمُنظمات الخيرية، أو المؤسسات الدينية التي من الممكن أن تكون أرضاً خصبة للتطوع، وللنشاط السياسي.

حالياً، شهد العالم مناقشات كثيرة حول قضايا النوع الاجتماعي، مع التركيز على حرية المرأة وتحريرها، وتمكينها، وحماية حقوقها، ومشاركة المرأة في السياسة من بين أهم الأمور، ولضمان تنمية المرأة في الديمقراطيات الحديثة، وأصدرت الحكومات، والمنظمات العالمية، وأصحاب المصلحة المختلفون، وإعلانات من المفترض أن تكون ملزمة للدول الأعضاء بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي يحظر جميع صور التمييز على أساس الجنس، وضمان الحق في الحياة، والحرية، والأمن.

هناك اختلافات واسعة بين البلدان في النظر إلى العلاقة ما بين المستوى التعليمي للمرأة وتمثيلها داخل المراكز السياسية الرسمية، والمشاركة في النشاطات السياسية الأخرى، الولايات المتحدة التي تفوقت على الديمقراطيات الصناعية الأخرى من حيث عدد النساء في التعليم العالي (وفي القوى العاملة، والمناصب، والهيئات)، شهدت باستمرار أعداداً منخفضة من النساء في السياسة الرسمية، إذ ارتفعت في جميع الأوقات إلى (14.3%) فقط في الكونغرس عام 2002.

إنّ (أوغندا، وروندا، والموزنبيق) من بين أكثر البلدان فقراً في العالم، إذ تبلغ فيها مستويات من يعرفن القراءة والكتابة من الإناث البالغات (41,60.2) فقط على التوالي، في حين لا يوجد في البرلمانات سوى (25-30%) من النساء كأعضاء برلمان. يُشيرُ هذا التباين إلى أنّ الربط ما بين المستوى التعليمي والانخراط في السياسة التمثيلية الرسمية لا يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة، ويدعوننا هذا لاستكشاف طبيعة العلاقة ما بين تعليم المرأة ومشاركتها السياسية. ويكون ذلك عن

طريق مراجعة التحليلات الإحصائية الحديثة للعلاقة ما بين هذه العوامل والاختلافات في مشاركة المرأة في السياسة الرسمية حول العالم، وتنتهي الورقة بدراسة دور تعليم المرأة في النهوض بمصالحها على مستوى الحكومية، والتي شهدت أعداداً متزايدة من المشاركات للنساء حول العالم.

المشاركة السياسية

تُشيرُ المشاركة السياسية إلى المشاركة النشطة من قبل الأفراد، رجالاً ونساءً في العملية السياسية التي تؤثر على حياتهم. وتشمل الأنشطة الفعالة كالتصويت والترشح للمناصب أو المشاركة في الحملات السياسية للأحزاب السياسية وممارسة التأثير في عملية صنع القرار عن طريق النقاش العام، والحوار مع ممثليهم الذين انتخبوهم، أو عن طريق قدرتهم على تنظيم أنفسهم، أو ممارسة السلطة العامة عن طريق شغل المناصب العامة على مختلف مستويات الإدارة المحلية، والإقليمية، والوطنية، والدولية.

إنَّ المشاركة السياسية هي مسألة مهمة للنساء كأفراد داخل المجتمع، ما إذا عملت النساء معاً للاحتجاج على المظالم القائمة على النوع الاجتماعي، أو ما إذا كانت مشاركتهنَّ في الجمعيات، والنضالات غير الخاصة بالنوع الاجتماعي.

ولعلَّ أهم فائدة للمجموعة من المشاركة السياسية هي التأثير على صنع القرار؛ لجعل السياسات العامة حساسة لاحتياجات المجموعة المعينة، وتبني المشاركة الجماعية الثقة الاجتماعية، ويزيد رأس المال، ويوفّر صورة من صور التدريب المهني الديمقراطي أيضاً، ويوفّر التنشئة الاجتماعية في قواعد المعاملة بالمثل في مشكلات خاصة متعددة الأطراف؛ لتطوير الشعور بالمصلحة العامة. أمّا للأفراد فتعمل المشاركة السياسية على بناء المهارات المدنية، في حين أنَّ الضغط الناجح يمكن أن يؤدي إلى تحسين الرفاهية الشخصية، وقد كان التفسير للبطء الشديد في حصول النساء على مناصب سياسية في جميع أنحاء العالم متعدد الأسباب، بما في ذلك: عدم وجود وقت للسياسة مع التزامهن المنزلي، وافتقارهن إلى التنشئة الاجتماعية السياسية، وقاعدة أصولهن الاجتماعية الضعيفة، وبسبب التمييز في المدارس، وفي الوظائف التي تفضّل المهن السياسية للرجال، وتهميشهن داخل الأحزاب التي يسيطر عليها الذكور، وعدم قدرتهم على التغلب على التحيز الذكوري، وفي أنواع معينة من الأنظمة الانتخابية.

هناك فجوات كبيرة في البيانات حول عدد النساء في الحكومات المحلية، والهيئات المنتخبة

من دون الوطنية الأخرى حول العالم، وهناك تباين كبير في أنظمة الحكم للمجتمعات، إذ لا يمكن مقارنتها بالكاد.

ليست أعداد النساء في السياسة التمثيلية أفضل مؤشر على مدى المشاركة السياسية للمرأة وكثافتها؛ لأنه لا توجد علاقة ضرورية بينهما، إذ عُثِرَ على أعداد كبيرة نسبياً من النساء في السياسة في البلدان الاشتراكية في الفترات التي قُمعَ فيها نشاط المجتمع المدني المستقل للمرأة في ظل حكومات أحادية الحزب، كما توجد أعداد كبيرة نسبياً من النساء في الحكومات المحلية في بعض البلدان -مع حقيقة أنّ الحركة النسائية يمكن أن تكون ضعيفة في هذه المستويات-، وعلى سبيل المثال في فرنسا، أو أوغندا.

مجموعة متنوعة من المنظمات النسائية في العالم لديها مؤشر أفضل لمستويات المشاركة السياسية للمرأة.

من الأفضل فهم المشاركة السياسية للمرأة على نطاق أوسع من عدد النساء في المناصب، وفي الواقع على نطاق أوسع من عدد المنظمات النسائية أيضاً، إذ يمكن للمرأة أن تؤثر على مصالحها السياسية عن طريق المشاركة في مجموعة متنوعة من الجمعيات السياسية والمدنية، ويشمل هذا التعريف التصويت، والدعوة إلى حزب يدعم العمل الحزبي عن طريق وسائل أخرى، مثل: تطوير السياسة، وحملات العضوية، والاتصال بصانع السياسة مباشرة عن طريق الكتابة أو الهاتف، وأنشطة الاحتجاج، والمشاركة في المنظمات التي تتخذ موقفاً سياسياً، والمشاركة في الجهود غير الرسمية لحل مشكلات المجتمع، والعمل بصورة تطوعية في مجالس الإدارة المحلية، مثل: المدرسة، أو مجالس تقسيم المناطق.

تُفهم المشاركة السياسية للمرأة على نحو أوسع نطاقاً من عدد النساء في المناصب، وفي الواقع على نطاق أوسع من عدد المنظمات النسائية، إذ يمكن للمرأة أن تعبر عن اهتماماتها السياسية عن طريق المشاركة في مجموعة واسعة من الجمعيات السياسية والمدنية.

هذا التعريف محدد ثقافياً؛ إذ تنطبق فكرة ضغط المواطنين على الممثلين، أو المشاركة في الحملات السياسية بصورة أفضل في السياقات الديمقراطية التي تفتقر إلى العنف والفساد في المنافسة السياسية (خصوصاً في الحملات الانتخابية)، والتي قامت بتأديب الأحزاب ذات الديمقراطية الداخلية، والمبرمجين، والمواقف الواضحة. اثنقَد هذا التعريف الضيق أيضاً من قبل علماء السياسة

النسويين؛ لأنه يركّز تركيزاً مفرطاً على الأفعال السياسية الفردية، واستبعاد صور المشاركة العامة التي تفضّلها النساء.

وجدت دراسة حديثة متعددة الجنسيات (146 دولة) أنّ عدد المنظمات السياسية النسائية الوطنية لا علاقة له بعدم المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي لنمط يظهر في دراسات أخرى لدخول النساء في النشاط السياسي، فضلاً عن التأثير الثقافي حيث يصبح المجال السياسي أقلّ عداءً للمرأة كلما طالّت فترة تعرضها له.

إحدى الدراسات التي تُظهر التأثير الاكثابي للفساد والعنف السياسي على المشاركة السياسية للمرأة، حتى في النظام الانتخابي الذي ينبغي أن يفضّل مشاركة المرأة في دائرة متعددة الأعضاء. تكمن صعوبة التعريفات الفضفاضة عن المشاركة السياسية في صعوبة قياس الأنشطة، لا سيّما أعمال المقاومة في المجال الخاص، كما أنّ البيانات القابلة للمقارنة بين الدول غير متوفرة. ويجب أن تكون الاستكشافات والتفسيرات الخاصة بفجوات النوع في النشاط السياسي في الثقافات الأخرى حساسة للفرص المختلفة المتاحة للمشاركة السياسية؛ بالنظر إلى الاختلافات في المؤسسات السياسية والثقافات، ونظراً إلى صعوبات قياس كمية المشاركة النسائية وطبيعتها عبر المؤسسات الوطنية، إذ إنّنا نعتد على عدد النساء في المناصب، وهو المصدر الوحيد المتسق والقابل للمقارنة للبيانات التي تظهر الاختلافات في مشاركة المرأة في السياسة.

مع أنّه بعيد عن أنّه مؤشر مثالي للمستويات إلا أنّ سؤال المؤثرات السياسية النسبية للمرأة في أي بلد معين يجب أن يشير إلى وجود أكثر من المتوسط (المتوسط العالمي حالياً حوالي 15% من مجلس النواب - الاتحاد البرلماني الدولي 2003). يجب أن تشير أعداد النساء في السياسة إلى أنّه قد تُعْلَب على بعض العقبات العديدة أمام المشاركة السياسية للمرأة.

مع أنّ النساء في مناصبهن من النخب الاجتماعية والسياسية دائماً ما يفتقرن إلى الصلات بالحركة النسائية، إلا أنّ هناك أدلة من جميع أنحاء العالم على أنّ المشرّعات من النساء، حتى حينما يكوننّ في أقلية حادة يساعدن في توجيه النقاش السياسي في الأحزاب والمجالس التشريعية نحو القضايا ذات الأهمية للمرأة والأطفال.

الحق في المشاركة السياسية: يُشير بعضهم إلى حقوق المواطنين في السعي إلى التأثير على الشؤون العامة من دون أي تمييز؛ لطلب القرارات طلباً جماعياً، واختيار المنظمات التي تمثلهم

للتصويت لهم في الانتخابات، ولممارسة السلطة السياسية مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وجميع السلطات الإدارية العامة الأخرى، والتأثير في صياغة السياسة وتنفيذها على المستويات الدولية، والوطنية، والإقليمية، والمحلية، وتمتّع بحرية العمل الديمقراطي، من دون تدخل.

النساء في السياسة المحلية والتعليم

إنّما جهود لزيادة عدد النساء في السياسة مع هبات أقل بكثير من الرجال في رأس المال البشري والاجتماعي. نصّ قانون الحكومة المحلية في أوغندا لعام 1997 -الذي تضمّن أحكاماً مهمة- على أنّ (30%) من المجالس المحلية يجب أن تتكوّن من النساء. وأشار في البداية إلى أنّ الحد الأدنى من التحصيل التعليمي لشهادة إتمام المرحلة الثانوية سيكون مطلوباً لأي مرشح لمنصب حكومي محلي. الاحتجاجات من الحركة النسائية على أساس أنّ هذا من شأنه أن يستبعد معظم النساء الريفيات من الترشّح للمناصب المحلية؛ ممّا أدّى إلى تعديل يقلّل من المتطلبات التعليمية إلى إكمال الدراسة الابتدائية.

لم يتضمّن التعديل الدستوري -الذي نصّ على حجز ثلث مقاعد الحكومة المحلية للنساء- في الهند أيّ حواجز تعليمية على الإطلاق. تميل الإنجازات التعليمية في هذين البلدين للأعداد الكبيرة من الإناث الجدد لا أن تكون أعدادهنّ أقل بكثير من تلك الخاصة بزملائهن الذكور.

بالفعل في الهند، هناك عدد كبير من النساء في المجالس المحلية ورؤساء المجالس لا يعرفون القراءة والكتابة. وجدت عينة من (1019) من أعضاء المجالس المحلية في دراسة أجرتها (نيرمالا بوخ) أنّ (51.9%) من النساء يزعمن أنّهن متعلّقات، لكن يفتقرن حتى إلى المؤهل الأولي، مقارنة بـ(13.1%) من الرجال.

تمتّع النساء عموماً بالحصص للنساء في السياسة على المستوى الوطني من قبل النساء اللائي كنّ ناشطات في السياسة منذ فترة طويلة، ولديهن علاقات جيدة، وخلفيات عائلية متميزة، ولا يختلفن كثيراً عن النخبة من السياسيين الذكور في أنّهم متعلّمون تعليماً عالياً ومؤثّرين مالياً، وهبات النساء التعليمية المتدنية في التقاليد أنتجت المجتمعات الريفية شكوكاً حول قدرتها على الحكم بفعالية في هذه المواقف لأسباب مفهومة، فضلاً عن العمل لصالح المرأة عموماً.

يلجّص أحد المراقبين التوقعات حول النساء في الحكومة المحلية في (إيديا) قائلاً: كان الرأي

العام يُقرُّ بأنَّ معظم النساء الريفيات -لأنَّهنَّ أميات- يجهلن طرائق السياسة المتلاعبة، والإجراءات، والصفقات المالية المعقَّدة، وخطط التنمية المعقَّدة، وبسبب الأعراف والعادات الاجتماعية والترهيب في حضور كبار السن وكبار الأقارب، لم تكن المرأة معتادة على المساواة، وممارسة الحقوق لأن تكون قادرة على تأكيد نفسها، أو شغل مناصب في مؤسسات (بانشاياتي راج). أنتج الصحفيون والباحثون تقارير متضاربة حول أداء المرأة، وبالتأكيد فإنَّ عديداً من الدراسات تؤكِّد التوقعات السلبية التي عبَّر عنها (كوشيك). يُنظر إلى المستشارات في الهند على أنَّهنَّ يعملن كبديلات عن أزواجهنَّ؛ في ولاية (ماهاراشترا) ويُطلق عليهم اسم «بوشا بالوكالة» و«أوتار براديش»، و«أعضاء يحملون الاسم نفسه».

يُنظر إلى النساء الجدد في المناصب -حتى في منصب الرئاسة- على أنَّهنَّ خاضعات لأمين القرية (مسؤول حكومي يمكن أن يكون غالباً الشخص الوحيد المتعلم في المكتب المحلي، ومن ثمَّ يتحكَّم في المعلومات والحسابات). وهناك عديد من الحالات التي تتواطأ فيها نساء أميات عن غير قصد في الأنشطة الفاسدة عند التلاعب بهنَّ؛ لتوقيع الحسابات المصرفية، أو كشف الحساب.

كما عبَّرَ على أدلة تُظهِرُ أنَّ النساء في المجالس المحلية ومع العقبات الهائلة التي يواجهنها من زملائهن الذكور المعادين وموظف حكومي قد تمكَّن من التأثير على الاستثمارات المحلية في السلع العامة بطرائق تحايي النساء الأخريات. وفي غرب البنغال حينما تسيطر النساء على المجالس المحلية؛ فإنَّ هناك استثماراً أكبر في مرافق مياه الشرب؛ ومشاريع الغاز الحيوي لغاز الطهي، ومشاريع الأشغال العامة كثيفة العمالة التي توظف النساء.

من المثير للاهتمام، إظهار دراسة (West Bengal) أنَّ المجالس المحلية التي ترأسها نساء تنفق على مراكز التعليم غير الرسمي للأطفال أقلَّ ممَّا تنفقه المجالس التي يرأسها رجال، كما أنَّ رؤساء المجالس الذكور يعيرون عن قلق أكبر بشأن تغيب المعلمين في المدارس الرسمية أكثر من الرؤساء النساء. يقترح الباحثون أنَّ التأثير السلبي لقيادات المجالس النسائية على الاستثمارات التعليمية للأطفال من قبل المجالس المحلية مرتبط بنقص التعليم لديهم.

ما مدى مستويات الفرص المتاحة للمشاركة السياسية للنساء؟

- أعطت المبادئ الديمقراطية، والحكم الرشيد دور المرأة في المشاركة السياسية.
- أظهرت النساء المتعلّقات أنّ لديهن الإرادة والقدرة على القيادة.
- ضغط المجتمع المدني الصومالي والمجتمع الدولي.
- تمكين المرأة وبرامج التوعية.

● تُعدُّ النساء أنفسهنّ قوة مهمة؛ لأنَّهنّ يمثّلن أكثر من خمسين بالمئة من سكان الصومال.

هناك مجموعة من الأسئلة البحثية التي تحكم هذا الجزء من الدراسة: ما التحديات التي تواجه المرأة في صنع القرار السياسي؟

__ تُتجاهل النساء؛ بسبب قلة المناصب المهمة التي تكون فيها النساء صانعات قرار.

__ لا تتمتع النساء بالمشاركة الكاملة؛ بسبب تدني احترامهنّ لذاتهنّ.

__ تفقد النساء ثقتهن وإرادتهنّ؛ بسبب افتقارهنّ إلى الخبرات السياسية القائمة على أسلوب الحياة التقليدي.

__ النساء مخلصات لذا لا يرغب الرجال بهنّ في تقلد المناصب العامة، وإذا ما شغلوا تلك المناصب فإنهم لا يقدّمون الدعم الكافي.

__ بما أنّ الذكور هم المسيطرون، فقد افتقرت النساء إلى التواصل؛ بسبب وصمة العار الاجتماعية.

__ عدم وجود دعم من قبل مجلس النواب، ومجالس القادة الذكور.

__ الافتقار إلى التصوّر والإدراك بين كبار السن حول دور المرأة في أي من المناصب.

__ التقاليد والثقافات السائدة التي تعزز هيمنة الذكور في صنع القرار.

__ النزاعات الثقافية لإبقاء المرأة خاضعة للرجل.

— عدم قبول الرجال لمشاركة المرأة في السياسة في البلاد والاعتقاد بأن المرأة لا تستحق المناصب السياسية والمفارقة أن النساء أنفسهن لا يتمتعن بالإرادة السياسية ما لم يحصلن على الدعم من قبل زملائهن من الذكور الطرف المضاد.

كيف يمكن تمكين المرأة للمشاركة في السياسات وعملية صنع القرار؟

— تقدير الإرادة السياسية للمرأة ودعم الأسرة وكذلك الحكومة.

— مفهوم السلطة وتفسيره للدستور والسياسات القانونية الأخرى المتعلقة بحق جميع الأجناس، وحسن المجتمع وفهمه فيما يتعلق بضرورة مشاركة المرأة في صنع القرار والسياسة.

— التزام الحكومات نحو خلق بيئة مؤاتية؛ لإدماج المرأة في السياسة، وصنع القرار، وتنفيذ كل من سياسة النوع الاجتماعي، والطموحات السياسية من جانب المرأة لتولي مهام القيادة.

— تمكين المرأة لتكون على قدر المساواة مع الرجل من حيث القدرة؛ لاستخدام الحقوق والامتيازات المستحقة لها، والاستفادة من المساعي الحميدة، والوصول إلى الموارد المتاحة، والتحكم فيها كما هو الحال في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمجالات الدينية، والثقافية؛ لتعزيز الديمقراطية الوظيفية، والعدالة الحقيقية للنهوض بمصالح المرأة في الحكومة، من دون المشاركة الفعالة لمنظور المرأة على جميع المستويات في صنع القرار والأنشطة السياسية الأخرى، لا يمكن تحقيق أهداف المساواة والتنمية.

— ومن الدلالات الأخرى أن النساء بحاجة إلى تطوير مهارات القيادة، واحترام الذات الإيجابي والثقة بالنفس، من بين أمور أخرى، وتشجيع دعم بعضهن بعضاً، وتقوية التضامن بين النساء عن طريق أنشطة التثقيف، والتوعية، والدعوة على جميع المستويات؛ لتمكين النساء من التأثير السياسي، إذ تُعدُّ القرارات والعمليات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية من بين الإجراءات الإيجابية التي يجب أن تتخذها الحكومة بجدية.

— تعني أيضاً الحاجة إلى بناء حركة نسائية قوية، وهياكل مجتمع مدني؛ لزيادة الوعي بالحاجة إلى النظر في المبادرات السياسية للمرأة، وخلق بيئة مؤاتية يمكن أن تؤثر على اتجاه السياسة والتنمية لصالح المرأة ذات الأولوية المصممة لتناسب احتياجاتها السياسية والاجتماعية.

حقائق وأرقام: القيادة والمشاركة السياسية للمرأة في البرلمان

- ما نسبته (22.8%) من جميع البرلمانيين الوطنيين كانوا من النساء، ابتداءً من يونيو 2016 بزيادة بطيئة من (11.3%) في عام 1995.
- تعمل (11) امرأة ابتداءً من أكتوبر 2017 كرئيسة للدولة، و (12) يشغلن منصب رئيس الحكومة.
- كان لدى رواندا أكبر عدداً من البرلمانيات في جميع أنحاء العالم، وفازت النساء هناك بنسبة (36.8%) من مقاعد مجلس النواب.
- على الصعيد العالمي، هناك (38) ولاية تمثل النساء فيها أقل من (10%) من البرلمانيين في مجلس واحد أو مجلس النواب، ابتداءً من يونيو 2016 بما في ذلك (4) غرف بدون نساء على الإطلاق.

عبر المناطق

ما يزال هناك تباين كبير في متوسط النسب المئوية للبرلمانيات في كل منطقة، ابتداءً من يونيو 2017، وهذه كانت: مقاطعات الشمال، (41.7%)؛ والأمريكيون (28.1%)، وأوروبا بما في ذلك بلدان الشمال (26.5%)، وأوروبا ما عدا بلدان الشمال (25.3%)، وإفريقيا جنوب الصحراء (23.6%)، وآسيا (19.4%)، والدول العربية (17.4%)، والمحيط الهادئ (17.4%).

المجالات الأخرى للحكومة

ابتداءً من كانون الثاني (يناير) 2017، كان (18.3%) من وزراء الحكومة من النساء؛ والحفاظة الأكثر شيوعاً بين الوزارات هي البيئة والموارد الطبيعية والطاقة، تليها القطاعات الاجتماعية مثل الشؤون الاجتماعية والتعليم والأسرة. النسبة العالمية للنساء المنتخبات في الحكومة المحلية غير معروفة حالياً، ممّا يشكّل فجوة معرفية كبيرة. يمكن لتمثيل المرأة في الحكومة المحلية أن يحدث فرقاً، فقد اكتشفت الأبحاث حول (البانشايات - المجالس المحلية-) في الهند أنّ عدد مشاريع مياه الشرب في المناطق ذات المجالس التي تقودها النساء كان أعلى بنسبة (62%) من تلك التي تضم مجالس

يقودها الرجال. عُيِّرَ - في النرويج - على علاقة سببية مباشرة بين وجود المرأة في المجالس البلدية وتغطية رعاية الأطفال.

توسيع المشاركة

ابتداءً من يونيو 2017، يوجد دولتان فقط بنسبة (50%) أو أكثر من النساء في البرلمان في مجلس واحد، أو مجلس النواب: رواندا (61.3%)، وبوليفيا (53.1%)؛ لكن عدداً أكبر من البلدان وصل إلى (30%) أو أكثر. ابتداءً من يونيو 2017، كان (46) مجلساً فردياً أو نيابياً يتألف من (30%) من النساء، بما في ذلك (19) دولة في أوروبا، و (13) في إفريقيا جنوب الصحراء، و (11) في أمريكا اللاتينية قد طبقت بعضاً من الحصص - إما حصص مرشحة تشريعية وإما مقعد احتياطي -، فتح فضاء للمشاركة السياسية للمرأة في البرلمان الوطني. التوازن بين الجنسين في المشاركة السياسية، واتخاذ القرار في الهدف المتفق عليه دولياً والمحدّد في إعلان بكين ومنصة العمل. هناك أدلة ثابتة ومنتامية على أنّ قيادة المرأة في عملية صنع القرار السياسي تعمل على تحسينها. تُظهر النساء القيادة السياسية عن طريق العمل عبر الخطوط الحزبية عن طريق قضايا المرأة البرلمانية حتى في أكثر البيئات قتالية من الناحية السياسية، وعن طريق الدفاع عن قضايا المساواة بين الجنسين، مثل القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، والإجازة الأبوية ورعاية الأطفال، والمعاشات التقاعدية، وقوانين المساواة بين الجنسين، والإصلاح الانتخابي.

الخاتمة

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة الأدلة حول العلاقة بين تعليم المرأة والمشاركة السياسية، بهدف تقييم ما إذا كانت مستويات المشاركة في السياسة.

من الناحية المثالية، يجب أن تؤدي مستويات المشاركة السياسية للنساء من قبل أعداد أكبر من النساء إلى مزيدٍ من الاهتمام بالمساواة بين الجنسين في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثمّ تعزيز حياة أفضل للنساء عموماً.

بالنظر إلى الأدلة في أعلاه، من الصعب تأكيد -بصورة قاطعة- أنّ مزيداً من التعليم الأفضل يجعل المرأة أكثر نشاطاً في السياسة.

في الواقع، عُثِرَ على العكس تماماً في بعض البلدان، إذ تظهر النساء المتعلمات والميسرات اللامبالاة بالسياسة، أو درجة عالية من السخرية فيما يتعلق بفعالية أي نوع من المشاركة السياسية الطريقة التي يُختار بها النساء والرجال اختياراً مختلفاً في المؤسسات السياسية، ومعاملتهم داخل المؤسسات السياسية تتأثر بشدة بالثقافة.

ومن المفارقات أنّ القرابة القوية، والنظام القائم على الأبناء قد يكونان قادرين على قبول أعداد أكبر من النساء في السياسة على أساس وضعهن العائلي أكثر ممّا يمكن للأنظمة القائمة على الجدارة الفردية التي تخفي التحيز الذكوري في المؤسسات السياسية. ومع ذلك، فإنّ مثل هذه الأنظمة ستفضّل فقط نساء النخبة، وبأعداد صغيرة فقط.

ربما، ما تظهره هذه النتائج والملاحظات غير الحاسمة أكثر من أي شيء آخر هو أنّ المؤسسات السياسية قد تختلف في بعض النواحي الرئيسة عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى في طرائق اختيار المشاركين. من الواضح أنّ المهارات السياسية الفردية والجماعية والموارد السياسية تُعزّز عن طريق منح رأس المال البشري (وعلى رأسها التعليم)، وكذلك الموارد المادية.

لكن المهارات والموارد السياسية يمكن أن تأتي من مصادر أخرى: الكاريزما، والاجتماعية، ورأس المال، والأفكار الصحيحة في الوقت المناسب يمكن أن تتجاوز أفضل تعليم، أو صندوق أمين صندوق الحملة، ويمكن أن تمكّن القائد من تعبئة أتباعه والاستيلاء على السلطة.

الحديث عن الاستقلالية النسبية للمجال السياسي في هذا الصدد - مع أنَّ الساحة السياسية تكرر التحيز الطبقي والجنساني في الأعراف الاجتماعية، وللتجريب في أي من المرشحين غير المحتملين، أو النساء، أو الرجال من المجموعة المستبعدة اجتماعياً، والرجال الذين ليس لديهم تعليم، أو رأس مال. يمكن أحياناً الارتقاء إلى مناصب قيادية أو تحفيز الحركات الاجتماعية الفعالة، وما تزال أعداد النساء الناجحات في المسابقات الانتخابية في السياقات التي تفتقر إلى الأنظمة الانتخابية التي تفضّل التنوع، أو التدابير الخاصة التي تعزز ترشيحاتهنّ (الحصص) صغيرة جداً لدرجة أنّه من المضلل محاولة الربط بين نجاحهن السياسي ونجاحهن الاجتماعي الواسع.

ولكن كما نعلم، فإنّ عدد النساء في السياسة الرسمية ليس هو أفضل مقياس للمشاركة السياسية للمرأة، ودراسة أكثر منهجية لأنواع أخرى من المشاركة السياسية للنساء، مثل السلوك الانتخابي، ونشاط الضغط، والنشاط النقابي، والعضوية في الأحزاب السياسية؛ لإلقاء الضوء على العوامل التي تعزز المعدلات المرتفعة لمشاركة المرأة في هذه الأنشطة. ما زال العمل المقارن عبر الوطنية على هذه الأنشطة حول سمات المشاركة السياسية في المجالس الوطنية التي ركزت عليها هذه الدراسة، لكن من المرجح أن تكون هذه الأنواع من المشاركة السياسية أكثر ارتباطاً بالمستويات التعليمية للمرأة أكثر من عدد المقاعد التشريعية التي فازت بها النساء.

مراجع

1. المساواة بين الجنسين والديمقراطية المحلية في أوغندا: معالجة تحدي الفعالية السياسية للمرأة في الحكومة المحلية، في آن ماري، 2003.
2. بانيرجي، موكتا. المرأة في الحكم المحلي: الخرافات الكلية، الواقع الصغير، التغيير الاجتماعي. 1998 ؛ 28 (1): 87-100.
3. بهاتكال سفاتي. أندرا براديش: الخيانة العظمى، صوت صحوة الناس، 1997
4. بوخ، نيرمالا. «تجربة المرأة في البانشيات الجديدة: القيادة الناشئة للمرأة الريفية»، مركز دراسات تنمية المرأة، ورقة عرضية رقم. 35، نيودلهي، 2000.
5. تشاتوبادياي، راغبندرا، وإيستر دوفلو، المرأة كصانعة سياسة، 2001.
6. دليل من تجربة سياسة عشوائية على نطاق الهند، قسم الاقتصاد، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.
7. دارسي آر، سوزان ولش، جانيت كلارك. النساء والانتخابات والتمثيل، مطبعة جامعة نبراسكا، لينكولن، 1994.
8. الاتحاد البرلماني الدولي. لا تزال الديمقراطية في طور التكوين: الرجال والنساء في السياسة، الاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، 1997.
9. جاياويرا، سوارنا. «المرأة والتعليم والتمكين في آسيا»، النوع الاجتماعي والتعليم. 1997 .
10. كينورثي لين، ميليسا مالامي. عدم المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي: مقارنة عالمية التحليل، القوى الاجتماعية. 1999 ؛ 78 (1): 68-235.
11. كومار ر. التنمية وعمل المرأة في ولاية كيرالا «التفاعل والمفارقات الاقتصادية والسياسية ويكلي (مومباي)، 1994، 24-17.
12. لبيجارت، أرند. «مناقشة - التمثيل النسب Double-Checking the Evi-

42، 1991، Journal of Democracy، dence

13. ماتلاند، ريتشارد إي. «تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية: متطورة ومتطورة الدول، الدراسات التشريعية الفصلية، 1998، 23.

14. ميارم، شاييل. رد فعل عنيف ضد النساء في نظام البانشايات، تم نشره غير منشور، معهد دراسات التنمية، جايبور، 1999.

15. مباتا، الليكفة. ديمقراطية الحكم المحلي: المشاكل والفرص في النهوض بالمساواة بين الجنسين في جنوب إفريقيا، آن ماري جويتنز وشيرين هاشم (محرران)، لا توجد اختصارات للوصول إلى السلطة: المرأة الأفريقية في السياسة وصناعة السياسات، لندن، 2003.

16. دوناغ، ايلين. المواطنة السياسية والديمقراطية: مفارقة النوع، أمريكي

مراجعة العلوم السياسية. 2002 ؛ 96 (3): 535-552.

17. مولينو، ماكسين. حركات المرأة في المنظور الدولي: أمريكا اللاتينية وما وراءها، بالجريف، لندن، 2001.

18. مولينو، ماكسين. «حقوق المرأة والسياق الدولي: بعض التأملات في ما بعد الدول الشيوعية، الألفية، 23: 2، لندن، 1994. 19. يون، مي مينج. «التحول الديمقراطي والتمثيل التشريعي للمرأة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى»، الديمقراطية. 2001 ؛ 8 (2): 169 - 190.

19. يون مي مينج، التحول الديمقراطي والتمثيل التشريعي للمرأة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الديمقراطية، 2001: 8(2): 169-190.

20. عبدي ع. حق المرأة في المشاركة السياسية بموجب دستور جمهورية الصومال. الصومال، مارودي جيه، الصومال، 2007.

21. عبده م، أبغاز ج. القانون العربي: مادة تعليمية. أعدت برعاية العدل والقانون معهد أبحاث النظام أديس أبابا، 2009.

22. أكاديمية السلام والتنمية. حق المرأة في الإسلام والثقافة الصومالية. الصومال، 2002.

23. شرعية القوة الحرجة في الصومال: لم يُنشر. أطروحة مقدمة إلى جامعة الصومال، كلية الحقوق، في استيفاء جزئي لمتطلبات درجة ليسانس الحقوق، 2009.
24. بنتلي آر، دوبسون أ، منح أ، روبرتس د، السياسة البريطانية تحت المجهر، كوزواي بريس ليميتد، 1995.
25. كاسومو د. العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في السياسة الانتخابية في إفريقيا المجلة الدولية لعلم النفس والعلوم السلوكية. 2012 ؛ 2 (3): 63-57.
26. كيامبا جم، المرأة والمناصب القيادية: المعوقات الاجتماعية والثقافية للنجاح، 2008.
27. واغادو ف، إصدار خاص: نشاط المرأة من أجل المساواة بين الجنسين في إفريقيا تم الاسترجاع، 2008، من <http://appweb.cortland.edu/ojs/index.php/Wagadu/article/view/Article/352/668>
28. ليزا سعيد. من أجل Interpeace. انتخابات المجلس المحلي في الصومال في: التحليل الديموغرافي للمرشح، 2012.
29. نوتون ن، النجاح في السياسة، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، الناشر جون موراي، لندن 2001.
30. تقرير منظمة نجاد الجامعة. المشاركة السياسية للمرأة في الصومال: تقييم للانتخابات البرلمانية 2005-2007.
31. نيبال جمهورية صربسكا. المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها وإدماجها في نيبال، 2009.
32. تقرير المسح. وخطة العمل الإستراتيجية. بھاكتابور: جمعية النهضة في نيبال، 2009.
33. تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها السياسية. تم الاسترجاع، 2013، من <http://www.gov/what-we-do>. أنت قلت. / المساواة بين الجنسين والمرأة-التمكين / معالجة-البرمجة-النوع-تعزيز-المرأة
34. دستور الاتحاد الإثيوبي، المساواة في المشاركة بين المرأة والرجل في عمليات صنع القرار، مع

- التركيز بشكل خاص على المشاركة السياسية والقيادة «تقرير اجتماع فريق الخبراء، أديس أبابا، 1995.
35. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ونقابة المحامين الدولية، 2003.
36. دليل في تطبيق العدالة في مجال حقوق الإنسان: دليل عن حقوق الإنسان للقضاة والمدعين العامين والمحامين. الأمم المتحدة نيويورك وجنيف.
37. الأمم المتحدة. اتجاهات المرأة في العالم والإحصاءات. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة. جدول. 1995 ؛ 6 (1): 152.
38. وارسام أم. تقييم القيادات النسائية المحتملة في الصومال ؛ ورقة مقدمة، 2000.
39. المؤتمر الثاني لاستراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحرب، معهد البحوث العملية والتدريب، الصومال.

المصدر:

https://www.researchgate.net/publication/330041172_Women's_education_and_political_participation